سننتظر النتائج قبل استخدام الأدوات الدستورية

فيصل الكندري يطالب بتشكيل لجنة تحقيق بشأن نقص الأدوية والمخالفات الموجودة في «الصحة»

طالب النائب فيصل الكندري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف بتشكيل لجنة تحقيق بشأن نقص الأدوية والمخالفات الموجودة في وزارة الصحة، مضيفا "سننتظر النتائج قبل استخدام الأدوات الدستورية على اعتبار أن صحة الشعب وأموال الدولة تدخل في السياسة العامة للدولة".

ودعا الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى زيارة المخازن والمستشفيات والاستماع إلى المرضى الكويتيين وما يواجهون من تعنت بعض الأطباء في وزارة الصحة في صرف الأدوية حيث يجلس المرضى في الانتظار لمدة ساعة وبعدما يدخل على الطبيب يكتب له علاجا غير موجود.

وتساءل الكندري عن السبب في تفريغ مخازن الأدوية وعدم وجود الدواء فجأة، معتبرا أن تصريحات الوزير وبعض قيادات وزارة الصحة غير موثوق فيها، خصوصا أن الأدوية غير المتوافرة لدى الوزارة تتوافر في المستشفيات الخاصة، فهل ميزانية المستشفيات الخاصة أكبر من ميزانية وزارة الصحة التي تصل إلى مليارات الدنانير؟

فيصل الكندري

واعتبر الكندري أن "ما يحدث استمرار لما يحدث في وزارة الصحة من جرائم ومنها جريمة كبيرة وقعت أثناء جائحة كورونا الوباء العالمي وعرضت الدولة لخسائر في صفقات مشبوهة وفقا لما ورد في تقرير ديوان المحاسبة بقيمة 45 مليون دينار في صفقة كمامات وتراكم مخزون كمامات بعدد 376 مليون عبوة انتفى الغرض منها وتم إتلافها بينما أهل الكويت كانوا يشترون الكمامات بسبعة دنانير.

وأضاف إن من بين تلك الصفقات 24 مليون دينار في صفقة المريول الطبي الذي تقاعست وزارة الصحة عن تسلمها ولانتفاء الغرض منها تم إتلافها، بالإضافة إلى تجزئة الأجهزة الطبية بقيمة تزيد على 8 ملايين دينار وشراء 600 مليون كمام بقيمة 250 مليونا تقاعست أيضا عن تسلمها، وشراء لقاح مدته شهر واحد بقيمة تزيد على 25 مليون دولار وتم رميه وأيضا اللقاح الذي تم كسره في المطار وحملوا وزارة الصحة تكلفته ولا نعلم من الذي قام بتمرير ذلك.

وقال الكندري "رسالتي اليوم موجهة إلى رئيس مجلس الوزراء باعتبار أن آخر تصريح لمجلس الوزراء هو الالتزام المطلق بالديمقراطية لما فيه مصلحة الوطن العليا، مؤكدا أن "صحة المواطنين والحفاظ على الأموال العامة من مصلحة الوطن العليا".

وأضاف "مازلت أمد يد العون للحكومة لأجل مصلحة الكويت وأهلها، وتدرجت في استخدام الأدوات الدستورية بانتظار إجراءات معالجة موضوع عدم توافر أكثر من 200 نوع من الأدوية".

أكد أن تجاربه تمتد إلى احتكار الأدوية وزيادة ثمنها لتباع بأسعار مضاعفة

عبد الله المضف: إلغاء قانون الوكيل المحلي وفتح السوق أمام المستثمر بشكل مباشر

أعلن النائب عبدالله المضف عن إضافة اسمه مع النائبين د.حسن جوهر ومهند الساير للمقترح الذي تقدم به النائب د.عبدالكريم الكندري المتعلق بتعديل قانون التجارة وقانون المناقصات العامة بإلغاء الوكيل المحلي.

وقال المضف في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تجربة الوكيل المحلي بالكويت سيئة وعانى منها أبناء الشعب والبلد ابتداء من المناقصات ذات الحجم الكبير والأثر على الطرق والبنية التحتية والمناطق السكنية الجديدة التي تبين فشل بنيتها التحتية في أول اختبار في بداية موسم الأمطار.

وأضاف إن تجارب الوكيل المحلي تمتد إلى احتكار الأدوية وزيادة ثمنها لتباع بأسعار مضاعفه مقارنة بالدول المجاورة وانتهاء بالمواد الاستهلاكية التي يُلاحظ ارتفاع أسعارها نتيجة ارتباطها بوكيل محلي.

عبد الله المضف

وأوضح أن الوكيل المحلي يضيف رسوما وعمولات ويكلف المال العام مبلغا إضافيا، كما أن هناك سوءا في معايير الجودة بالمشاريع الإنشائية وتأخرا وبطء تنفيذ المشاريع ، إضافة إلى كثرة الأوامر التغييرية التي تصل إلى 40٪ مؤكدا فشل هذه التجربة بكل مقاييسها.

وبين المضف أن هيئة الاستثمار بإمكانها التعاقد بشكل مباشر مع الشركات الأجنبية إلا أنه يجب فتح السوق أمام المستثمر الأجنبي ، مؤكداً أن إلغاء قانون الوكيل المحلي واجب ليكون هناك تنافس في ظل أسعار معقولة وجودة عالية وأسواق مفتوحة.

وقال المضف " إننا لن نجعل الوطن وأبناء الشعب تحت رحمة بعض الوكلاء المحليين الجشعين وبعد إضافة أسمائنا أصبح الاقتراح بقانون بصفة الاستعجال".

ودعا الحكومة والمجلس إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه هذا القانون وكذلك الشعب الكويتي للمراقبة والدفع بفرض أولوياتهم لتغيير هذا الواقع السيئ، مؤكدا "سنقوم بدورنا في هذا القانون وغيرها مِن القوانين".

الشاهين: تسمية أحد مرافق الدولة أو شوارعها الرئيسة باسم محمد العدساني

تقدم النائب أسامة الشاهين، باقتراح برغبة بتسمية أحد مرافق الدولة باسم محمد العدساني.

وقال الشاهين في مقدمة اقتراحه لقد فقدت الكويت رجلاً من رجالاتها الأوفياء وهو المرحوم العم "محمد يوسف العدساني"، رئيس مجلس الأمة الأسبق، الذي ترأس مجلس الأمة بين عامي 1981 و 1985، وأصبح رئيس المجلس البلدي بين عامي 1964 و 1966.

كما كان رحمة الله عليه وزيراً للتخطيط في عام 1976 وعام 1978، ووزيراً للأشغال العامة عام 1978م.

أسامة الشاهين

وقد ترأس في عام 1949 نادي المعلمين، وأصبح في عام 1951 سكرتيراً لجمعية الإرشاد الإسلامي، كما عمل في الأعوام من 1967 إلى 1976 سفيراً لدولة الكويت في السعودية والصومال ولبنان.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" تسمية أحد مرافق الدولة العامة أو شوارعها الرئيسة باسم المرحوم "محمد يوسف العدساني"، تقديراً لأدواره الوطنية الرسمية والأهلية الكبيرة والاستثنائية.

5 نواب لتنظيم مهنة الطب البديل وإنشاء هيئة عامة تشرف عليها

مجلس الأمة

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون لتنظيم مهنة الطب البديل والتكميلي، وإنشاء هيئة خاصة لها تتبع وزير الصحة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د. عادل الدمخي، وعبد الله فهاد ، وفارس العتيبي، ومحمد هايف وماجد المطيري، بتنظيم مهنة الطب البديل والتكميلي من خلال قانون مؤسسي ينظم المهنة ويعمل على تطويرها، كما نص على إنشاء جمعية الطب البديل الكويتية ينتمي لها ممارسو المهنة.

العميرة لطلال الخالد: هل تم تخصيص أرض لإنشاء مستشفى للشرطة؟

خالد العميرة

وجه النائب خالد العميرة سؤالا إلى وزير الداخلية عن مستشفى الشرطة والتأمين الصحي للعاملين من عسكريين ومدنيين ومتقاعدين وأسرهم، وجاء فيه: في شأن مشروع مستشفى الشرطة من خطة التنمية (2017/ 2018) اقترحت أن يكون التأمين الصحي بدلا عنه إلا أنه إلى الآن لا زال قيد التنفيذ ولا زال يفتقر العاملين بوزارة الداخلية إلى أبسط حقوقهم وهو توفير الرعاية الطبية الشاملة لهم ولأسرهم ولمتقاعدي الوزارة من عسكريين ومدنيين وأسرهم أسوة بوزارة الدفاع وكما هو معمول به في أغلب دول العالم التي أنشأت مستشفيات خاصة بمنتسبيها، وبناء على ما سبق يرجى إفادتي بالتالي:-

1 – هل تم تخصيص أرض لإنشاء مستشفى للشرطة؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما هو الموقع الجغرافي المخصص لها وهل ما زالت الأرض تحت تصرف وزارة الداخلية ؟

2 – هل تم التعاقد مع مكتب هندسي لإعداد المخطط البنائي والتصميم للمستشفى؟

3 – هل تم عرض المشروع على لجنة المناقصات المركزية؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى موافاتنا بما تم من إجراءات حيال المشروع باللجنة.

4 – ماهي الإجراءات الفعلية التي قامت بها الوزارة حول التأمين الصحي الخاص للعاملين بوزارة الداخلية؟

5 – هل هناك خطة مدروسة تم إعدادها من أجل اعتماد التأمين الصحي للعاملين بوزارة الداخلية حتى تاريخه إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بنسخة من تلك الخطة موضحا بها المخطط الزمني إن وجد للتنفيذ.

6 – ما هي الخطوات التي تقدمها الوزارة للعاملين بالجانب الصحي وهل تشمل كافة فئات العاملين من متقاعدين وعسكريين ومدنيين

7 – كم التكلفة المخصصة للتأمين الصحي للعاملين بوزارة الداخلية وكم التكلفة المخصصة لبناء المستشفى؟

عاشور يقترح إلغاء الفوائد الربوية التي تفرضها «التأمينات» على المتقاعدين عن مبالغ الاستبدال

صالح عاشور

أعلن النائب صالح عاشور عن تقدمه باقتراح بقانون بإلغاء الفوائد التي تفرضها التأمينات الاجتماعية على المتقاعدين عن مبالغ الاستبدال تنفيذاً للنظام الأساسي الذي لم يتضمن أخذ فوائد ربوية عن الاستبدال، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور.

– وعلى الأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

تلغى الفوائد التي تفرضها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن مبالغ الاستبدال.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على الآتي:

لما كان النظام الأساسي الذي تم وضعه للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لم يتضمن أخذ فوائد ربوية عن مبالغ الاستبدال على المتقاعدين، وبما أن المؤسسة تقوم بأخذ هذه الفوائد عن تلك المبالغ جاء هذا الاقتراح بقانون بمنع المؤسسة عن أخذ الفوائد تنفيذاً لنظامها الأساسي.